

## الالتزامات من أجل رؤية طموحة جديدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

1. اجتمعنا، نحن وزارة الشؤون الخارجية في البلدان العشرة في مجموعة الحوار 5 زائد 5 في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية إيطاليا، ودولة ليبيا، وجمهورية مالطا، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية البرتغال، والجمهورية التونسية، في مدينة مارسيليا لعقد مؤتمر قمة ضفاف المتوسط، منتدى المتوسط، وأشركنا في تأملاتنا كبار قادة الاتحاد الأوروبي، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد من أجل المتوسط، ومؤسسة آنا ليند للحوار بين الثقافات.

2. وإننا نعي تماماً كل الإنجازات التي أحرزت منذ ربع قرن بغية المضي قدماً في مجال التعاون والتكامل في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، في إطار مجموعة الحوار 5 زائد 5 التي لا تتفاوت تزداد ثراءً ونجاجةً، وفي المؤسسات والمنتديات التي شارك فيها على حد سواء، ولا سيما عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط. لكننا نشعر أيضاً أنه حان الوقت لإضفاء حرکية جديدة وزخم جديد على علاقتنا في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، على نحو يكمل المبادرات الأخرى ويُكسبها قيمة إضافية حقيقة. ومن هذا المنطلق، قمنا باستهلال عملية ابتكارية ونرحب في أن تستمر على الأجل البعيد، من خلال اعتماد نهج تشاركيٍّ ثلاثي الأطراف يُسهم في المجتمع المدني إلى جانب الدول والشركاء في مجال التنمية ويُسند إلى المجتمع المدني مهمة تقديم الاقتراحات.

ونقدم بالشكر إلى وفد المائة شخصية الكفؤة من المجتمع المدني في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ويقود هذا الوفد لجنة توجيهية برئاسة السيدة داد بوشماوي قامت بإصدار "إعلان المائة" الذي اعتمد في تونس العاصمة في 11 يونيو 2019 والذي يعرض أعمال المنتديات المواضيعية التحضيرية الخمسة التي عُقدت في مدينة الجزائر في 8 أبريل 2019 بشأن موضوع "الطاقات"، وفي فلليتا يومي 24 و 25 أبريل 2019 بشأن موضوع "الشباب والتعليم والنقل الدولي"، وفي الرباط في 29 أبريل 2019 بشأن موضوع "الاقتصاد والقدرة التنافسية"، وفي مونبولييه يومي 2 و 3 مايو 2019 بشأن موضوع "الثقافة ووسائل الإعلام والسياحة"، وفي باليرمي يومي 15 و 16 مايو 2019 بشأن موضوع "البيئة والتنمية المستدامة". وإننا على قناعة راسخة بأن هذه الأعمال قد حققت نتائج مشجعة، بما في ذلك انتقاء المشاريع ذات المصلحة المشتركة. ونهى لجنة التوجيه على العمل الذي قامت به، من خلال استهلال نقاشات ابتكارية وتحفيز الأفكار القيمة. ونود متابعة تقديم في إنجاز العديد من المشاريع والمبادرات التي انتقتها اللجنة والتي لن تُهمَل أبداً منها إطلاقاً. ونشيد أيضاً بالتزام البلدان التي نظمت هذه

المنديات المواضيعية الخمسة والتي لا تغفل أولويات غرب البحر الأبيض المتوسط، كما نشيد بتنظيم الاتحاد من أجل المتوسط اجتماعاً تحت عنوان "نظرة مشتركة إلى رهانات منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الرئيسية" وشارك فيه ممثلون عن بلدان المنطقة برمتها. وسيتيح الطابع المستدام للعملية التي استهلها مؤتمر قمة ضيقى المتوسط التطرق إلى مواضيع أخرى تهم المنطقة في السنوات المقبلة.

3. وتزخر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بتاريخ عريق مشترك يشتم بتنوعه وبرائه الاستثنائي، لذا فإننا على يقين تام بأن هذه المنطقة هي بوتقة انصهار الحضارات على مر العصور وملتقى التبادل والتفاعل بين الشعوب. ونشدد في هذا السياق على دور المنطقة الهام بوصفها صلة وصل بين أفريقيا وأسيا وأوروبا وعبر حقيقي بين ضيقى المتوسط وطريق مفتوح على العالم.

4. وإننا على قناعة بأن ما يجمع ضيقينا أهم بكثير مما يفرقهما. لذا نرحب في طرح برنامج إيجابي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وتعزيز مكانتها بصفتها منطقة تحتوي جميع الفرنس. وفي ظلّ عمليات الانتقال العديدة، ولا سيما السياسية والمناخية والاقتصادية والرقمية منها، تتفعّل حالة الطوارئ المثلّة إلى مساعدة الجيل الجديد المتضامن على التفكير في سبل مواجهة هذه الرهانات العابرة للحدود الوطنية. ونحن متمسكون بالقيم عينها، ولا سيما التسامح واحترام المساواة بين الجنسين. ونرحب في تشاُطِر معارضات الحكومة والعيش المشترك وحسن الجوار الجيدة.

5. ومواجهة التحديات المتنامية العالمية التي تشهدها منطقتنا، تعني أن تحركاتنا يجب أن تكون مشتركة وأن تراعي ضرورات التنمية المشتركة والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. ونأمل المشاركة في تقديم حلول عملية من خلال دعم عدة مشاريع بنوية مستقبلية ومشاريع صغيرة تتدرج في سياق رؤية شاملة مشتركة. لذا نقترح خمس مجموعات من الأنشطة التي سنجريها معًا بغية تحقيق رؤيتنا المشتركة:

## 1. التزامات من أجل المعرفة والتنقل الدولي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

يمثل البعد الإنساني أولويتنا المشتركة في هذا البرنامج الإيجابي الخاص بغرب البحر الأبيض المتوسط. وإن شبابنا ينادي من خلال العمل على مواضيع تهم مستقبلنا ومن خلال استخدام جميع أدوات الحداثة. ونعتقد أن التكامل بين ضيقى المتوسط الذي نتعلّم إليه جمیعاً يستدعي تدخل الشباب.

ويجب إطلاق خطاب جديد بشأن التعليم والتوظيف والتنقل الدولي ويجب أن يترجم في أفعال لكي نتمكن الشباب من قيادة التغيير في المنطقة. فلا سبيل للمضي قدماً والتصدّي نهائياً للتحديات المشتركة التي تشهدها منطقتنا سوى عن طريق اتباع نهج تصاعدي يقوده الشباب والمجتمع المدني.

وفي ظل الرهانات التي يطرحها التوظيف والعمل اللائق والبطالة لدى الشباب، نرحب في الاستثمار أكثر في توفير التعليم والتدريب الأولى الأساسية والمستمر مدى الحياة للشباب، مع التشديد على متطلبات سوق العمل في المستقبل، ولا سيما في مجال الاقتصاد المداعي للثروة المائية وذلك بغية تعزيز تكافؤ الفرص وضمان الاندماج الاجتماعي في القوى العاملة. ونرحب أيضاً في إعطاء الأشخاص الذين ترسّبوا من المدارس فرصة ثانية وإنشاء صنوف "متوسطية" في مدارسنا. ونحتّم جمعتنا ومؤسسات التدريب المهني على توطيد تعاونها.

وندرك أن الذكاء الثقافي الذي ننميه بواسطة التعليم على التنوع والاستدامة والشمول هو ضروري من أجل تخطي العقبات الثقافية الراهنة. ونرحب في تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل بين، وروح التضامن،

والانتماء إلى حيز مشترك يشجع بالتقرب بين الشعوب وبنافة السلام، وذلك من خلال تشاير اللغات والثقافات المتعددة للبلدان المتاخمة لحوض البحر الأبيض المتوسط.

ونرحب في النهوض بالتنقل الجغرافي والاجتماعي المستدام لأصحاب المواهب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال تشجيع برامج التبادل والتعاون وإقامة شبكات من الجامعات ومنظمات المجتمع المدني تضمّ نساء وشباب وفنانين.

ونرحب في توفير الشروط الالزامية لكي يتمكّن الشباب في ضفتى المتوسط من التعارف والتفاهم والتقرب وإثراء بعضهم بعضًا، في إطار حيز مشترك من الاطلاع والمعرفة.

وفي هذا السياق، استرعت انتباها المشاريع والمبادرات التالية التي اقترحتها جمعية المائة على سبيل المثال لا الحصر، وهي إنشاء برنامج للتنقل الدولي لجميع الشباب التشاركي في بلدان مجموعة الحوار 5 زائد 5، وتوسيع نطاق برنامج "فرصة جديدة للمتوسط" ليشمل جميع بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، وإنشاء شبكة تضم مدارس المهن البحرية على ضفتى المتوسط.

## 2. التزامات من أجل استدامة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

تلزم بالحفاظ على حيوية منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالمحافظة عليها خالية من النفايات وخفيضة الكربون.

إننا نبذل قصارى جهدنا من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونؤكّد حرصنا على العبادى المحددة في اتفاق باريس بشأن المناخ لعام 2015. وتلزم بحماية البيئة والتتنوع البيولوجي والنظم البيئية المتوسطية البرية والبحرية.

وفي ضوء النتائج المثيرة للقلق المتعلقة بالأثار الدمرية المترتبة على الاحتراق العالمي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، تلتزم بإدارة المياه والموارد الطبيعية على نحو مستدام ومنطقي، بغية توفير تغذية مستدامة وعالية الجودة للجميع.

وتلتزم أيضًا بمكافحة النفايات الكيميائية والبلاستيكية السامة والمؤذية إلى انعدام المساواة بين الجميع. وندعم كلّ المبادرات القيمة الرامية إلى جمع النفايات البلاستيكية من المتوسط، ومنع رميها وإعادة تدويرها، بغية بلوغ هدفي تنظيف المتوسط من النفايات البلاستيكية بالكامل وعدم الهدر إطلاقاً في المتوسط.

وبما أننا نعي أهمية الطاقات لشعوبنا واقتصاداتها، تلتزم بدعم عملية الانتقال في مجال الطاقة التي تتوافق مع الواقع الجغرافية والبيئية والتي تراعي استخدام الموارد الطبيعية، والطاقات المتتجدد، والروابط، وكفاءة الطاقة لا سيما وفق نهج اقتصاد التدوير، وكذلك استخدام القدرات التكنولوجية المتوفرة في ضفتى المتوسط، في إطار ميثاق التنمية المستدامة.

وفي ظل حركة الملاحة البحرية الكثيفة والمتزايدة على مستوى نقل المسافرين أو المبادلات التجارية، نؤكّد أنه من الضروري مراقبة الانبعاثات المؤثرة الصادرة عن السفن.

وبما أن صون المحيطات يمثل أولوية من أولويات الرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع لعام 2019، نلتزم بتعزيز الاقتصاد المراعي للثروة المائية لا سيما في إطار التعاون الإقليمي القائم بين بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، ونرحب في أن يصبح بحرينا المشترك "محيطاً نموذجياً" ومثالاً يقتدي به العالم أجمع. وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري الحفاظ على موارد مصائد الأسماك. ونزيد أيضاً فكرة إنشاء "مجتمعات بحرية" تعزز الابتكار واستدامة التمويلات.

ونرحب في مواصلة دعم تنمية التمويل المراعي للبيئة من أجل حشد الموارد المالية على أفضل وجه وتعزيز تحديد معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية المتوسطية.

وأخيراً نلتزم بالمشاركة في جميع الأنشطة التي تستهلها بلدان الضفة الجنوبية في مجال المحافظة على البيئة والتي من شأنها أن تصبح مثالاً يقتدي به بلدان الضفة الشمالية.

ونبدي اهتمامنا بالمشاريع والمبادرات التالية التي اقترحتها جمعية المائة، على سبيل المثال لا الحصر، وهي إنشاء منصة رقمية لتبادل الممارسات الجيدة والتدريب بغية تنمية الطاقات المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتطوير برنامج يُعنى بكفاءة الطاقة من أجل زراعة مستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومبادرة استصلاح النفايات في بلدان مجموعة الحوار 5 زائد 5، ومبادرة رائدة من أجل التخلص من البلاستيك في البلدان العشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط (منطقة البحر الأبيض المتوسط السليمة والخالية من البلاستيك).

### 3. التزامات من أجل تعديدية الثقافات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

يمثل تراثنا القوة الدافعة إلى التجاوز وحفظ العلاقات بين الشعوب، لذا يجدر بنا صونه والنهوض به وجعله مختبراً للحركة الإقليمية وإبراز قيمته عبر السياحة التي تتحلى بالمسؤولية والشمول والتي تحترم السكان المحليين وتراث البيئة.

ونلتزم بتعزيز جميع الهيئات التي تعمل على إذكاء الحوار المستمر وتوطيد الأواصر بين الضفتين، بما فيها الجمعيات العديدة والمنصات الافتراضية المعنية بالتواصل والتبادل.

ولكي نتمكن من تجاوز العوائق العقلية القائمة، ندعم فكرة تنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية مشتركة، من قبيل إقامة مهرجانات سينمائية ومسرحية وموسيقية على ضفتي المتوسط. ونقترح استحداث يوم عالمي للمتوسط. ونعرب مجدداً عن دعم الصناعات الثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط التي من شأنها إحياء العلاقات بين الضفتين من خلال تعزيز الإبداع الفني والفعاليات العابرة للحدود الوطنية. وبما أننا نعي الدور الجوهري الذي تؤديه وسائل الإعلام، ولا سيما التلفزيون، في ترويج صورة إيجابية عن منطقتنا، نرحب في دعم إنشاء واسطة إعلام ذات بعد متعدد يبث محتويات ثقافية وترفيهية تنتجهما بصورة مشتركة.

ونلتزم بتعزيز التحالفات المتعددة الأطراف والمتحدة الجنسيات ونحرص على أن يكون أصحاب المشاريع التي ندعمها جهات فاعلة ذات طبيعة متنوعة، مثل السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمنشآت.

ونرحب في إبداء اهتمامنا بالمشاريع والمبادرات التالية التي اقترحها جمعية المائة، على سبيل المثال لا الحصر، وهي إنشاء دار متوسطية للترجمة وتبادل المنشورات بلغات البلدان المتوسطية، وإنشاء واسطة إعلام متوسطية شاملة ومتعددة اللغات (ميبييرانيا)

#### 4. التزامات من أجل دعم روح الابتكار وريادة الأعمال والنہوض بال المجال الرقمي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

نرحب في أن تكون منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة تتسم بالشمول والابتكار وتعزز تبادل المعلومات المعرفية والتكنولوجيات بين ضفتيها من جهة، وتتوطد التواصل المجدي بين أصحاب المواهب المستقبليين الذين تدعمهم المنشآت وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وترسخ مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جهة أخرى.

وسنعمل على تعزيز رقمنة إداراتنا العامة وشفافيتها بالكامل.

ونلتزم بترويج "برنامج متوسطي في المجال الرقمي"، وبالاستفادة من جميع القدرات التكنولوجية الرقمية في القطاعات العديدة، ويسير التفاعل بين الجهات الفاعلة الاقتصادية في المنطقة، ويدعم العمل المترابط بغية تحفيز الابتكار والاستثمار المشترك وريادة الأعمال. لذا ندعم جميع المبادرات الرامية إلى تقليل المسافة بين منشآتنا، ومذ الجسور بين المنشآت والمستهلكين، وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، سواء أكان ذلك من خلال مواعدة قواعد التجارة والقانون بين دولنا أو من خلال إتاحة وسائل دفع حديثة تعتمد على التكنولوجيات الرقمية.

وإتنا على قناعة راسخة بأن البنية التحتية الجيدة، ولا سيما في مجال الطاقة والمواصلات، وبأن تحسين التكامل الاقتصادي والتجاري تساعده في تطوير القطاع الخاص.

ونرحب في دعم تأسيس منشآت اجتماعية مبتكرة، وتشجيع الإنتاج الصناعي المشترك في المنطقة، وإبراز المهارات المحلية مجدداً من خلال الاعتماد على حركة مواطنينا المفتربين على وجه الخصوص. ونرحب في تعزيز عمليات إنتاجية أكثر شمولاً بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية والارتقاء بالإنتاج المشترك، وذلك بفضل تكاملنا وقدراتنا المميزة.

ونبدي اهتمامنا بالمشاريع والمبادرات التالية التي اقترحها جمعية المائة، على سبيل المثال لا الحصر، وهي جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط مختبراً للاقتصاد الرقمي المستدام (الاقتصاد الصاعد)، واستحداث مبارزة سنوية للطلاب الشباب في بلدان مجموعة الحوار 5 زائد 5 لعرض مبادرات مبتكرة (جائزة ميلوك)، استخدام سلسلة السجلات والذكاء الاصطناعي من أجل تسريع وتيرة الانتقال في مجال الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

#### 5. التزامات من أجل دعم المدن في بلدان منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وترسخها في أراضيها

إننا ندرك الحقيقة الرائعة التي تميز مدننا المتوسطية ونرحب في الارتفاع بها لتصبح بمثابة مختبرات العملية الانتقالية واقتصاد الدوائر المراعي للبيئة وللثروة المائية. ومواجهةً لتحدي تحضر المناطق

الساحلية، نرحب في تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها السلطات المحلية والمرافق.

وندرك أيضاً أهمية الحكومة المحلية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الضرورية من أجل الإصلاح إلى قضايا أراضينا كافةً. وندعو إلى عملية إعادة توزيع عادل بين أراضينا تشمل مجتمعاتنا الزراعية والريفية. ونرحب في تعزيز تبادل الممارسات الجيدة عبر المعاهد و/أو الدورات التدريبية المخصصة لممثلي الشعب المنتخبين محلياً في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن جهة أخرى، سنحرص على إشراك السلطات المحلية في الأعمال القطاعية لمجموعة الحوار 5 زائد 5، لكي تقدم خبرتها ومعرفتها الميدانية.

ونرى أن التنمية المتوازنة لأراضينا تستدعي تعزيز وسائل الاتصال والمواصلات والبنى التحتية داخل بلداننا وفي ما بينها. ونشجع مشاركة النساء والشباب في إدارة السلطات المحلية والإقليمية وندعم إنشاء شبكات متوضطية تضم رؤساء البلديات والسلطات المحلية والإقليمية.

ونشيد بالمشاريع والمبادرات التالية التي اقترحتها جمعية المائة، على سبيل المثال لا الحصر، وهي الالتزام معاً ب Preservation القيمة الاقتصادية والثقافية لتراثنا (المداين النكية)، واقتراح عقد شراكات بين المدن الساحلية المستدامة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط قائمة على اقتصاد التدوير خدمة للتغذية، والمشاركة في برامج ثقافية من خلال شقّ بربوب المتوسط.

6. إننا على قناعة راسخة بأن الأنشطة التي نود تنفيذها ستعزز السلام والتنمية في منطقتنا، لذا نحرص حرصاً شديداً على أن تكون أنشطتنا فاعلة وأن تترافق التزاماتنا مع متابعة موافقة.

وعلى الصعيد السياسي، سنتظر في تقدم المبادرات إبان اللقاءات الوزارية المواضيعية والعامة الخاصة بمجموعة الحوار 5 زائد 5. أمّا على الصعيد العملياتي، فستُعقد لقاءات منتظمة بين الممثلين عن البلدان العشرة في مجموعة الحوار 5 زائد 5، وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الشريكة.

وفي هذا الإطار، نود الإشادة بحسن نية المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة في مؤتمر قمة صفاقٌ المتوسط ويرغبها في مواكبة تنفيذ المبادرات المتبعة عن مؤتمر القمة على المستويين الفني والمالي، وذلك من خلال التنسيق الجيد في ما بينها والتمويلات المشتركة ودمج أدواتها وخبراتها.

وعلاوة على ذلك، سنسعى إلى تنظيم المبادرات التي اقترحت إبان المنتديات التحضيرية وستشاركها مع جميع الجهات الفاعلة عبر منصة مشتركة.

7. وفي ضوء احتمال توسيع نطاق المبادرات المزمع تنفيذها ليتجاوز غرب البحر الأبيض المتوسط نؤكد مجدداً التزامنا السياسي بالاتحاد من أجل المتوسط وبمؤسسة أنا ليند، فهما المنستان الرئيستان اللتان تدعمان الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وجميع البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط. وبصورة عامة، نرحب في توطيد التعاون وتعزيز العمل المشترك في المنظمات الدولية التي تنتهي إلى عضويتها وسنداً في فيها عن ضرورة إقامة تعددية أطراف متعددة.

8. وإننا أخيراً على قناعة راسخة بأنه يمكن إقامة مجتمع متوسطي متضامن ومتعاون مع بعضه البعض ويعود بالمنفعة على الجميع، ومن شأنه تعزيز الإسهامات المتبادلة، وإسهامات منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في العالم أجمع.

وتذكيراً بأن المبادرة التي ندعمها تجسد رؤيتنا الطموحة الجديدة التي تتسم بالإيجابية والشمول لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، نرحب، عبر هذا الإعلان، في توجيهه نداء إلى ضمير كل شخص وفي دعوة الجميع إلى التحاور.

وقع هذا الإعلان في مارسيليا، بتاريخ 23 يونيو 2019.

عن مملكة إسبانيا



عن جمهورية إيطاليا

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



عن الجمهورية الفرنسية



عن جمهورية Malta



عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية



عن الجمهورية التونسية



عن دولة ليبيا



عن المملكة المغربية



عن جمهورية البرتغال

